أنباء سورية

ديمستورا يأمل باستئناف محادثات السلام أواخره

كيري يأمل في الإعلان عن حل ديبلوماسي في سورية مطلع أغسطس

عواصم ـ وكالات: قبل قليل من بدء الاجتماع الثلاثي الروسي ـ الاميركي ـ الأممي وفور انتهاء اجتماعه بوزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف، اعلن وزير الخارجية الاميركي جون كيري انه «يأمل» في الاعلان عن احراز تقدم للتوصل الى حل ديبلوماسي في سورية مطلع اغسطس، وهو الموعد الذي حددته المجموعة الدولية لدعم سورية، لبدء عملية سياسية انتقالية بين النظام السوري والمعارضة.

وصرح كيري للصحافيين في فينتيان في لاوس على هامش قمة لاسيان «آمل ان نتمكن مطلع اغسطس خلال اول اسبوع منه تقريبا من ان نقف امامكم ونقول لكم ما يمكننا القيام به مع الامل في ان يحدث ذلك فارقا للشعب السوري ومجرى الحرب».

وكان كيري التقى صباح الثلاثاء لافروف في فينتيان اثر زيارته لموسكو منتصف يوليو حيث اتفقت روسيا والولايات المتحدة على تعاون متزايد و«تدابير ملموسة» لاحترام الهدنة في سورية ومحاربة المجموعات الارهابية.

وقال كيري «بعبارات بسيطة ما يعرفه الجميع هو اننا نسعى الى توطيد وقف الاعمال القتالية وايجاد اطار يسمح لنا بالجلوس الى طاولة واجراء مفاوضات حقيقية لاحراز تقدم». واكد كيري انه «يتم احراز تقدم».

وتتضمن الخطة مشاركة المعلومات المخابراتية بين واشنطن وموسكو لتنسيق الضربات الجوية ضد جبهة النصرة المتحالفة مع تنظيم القاعدة ومنع القوات الجوية السورية من مهاجمة جماعات المعارضة المعتدلة.

ودافع كيري عن الاقتراح برغم التشكك العميق الذي أبداه كبار القادة العسكريين ومسؤولي المخابرات الأميركيين ـ ومن بينهم وزير الدفاع أشتون كارتر ورئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة جوزيف دنفورد ـ تجاه التعاون مع روسيا.

وأثناء المناقشات حدد كيري مع لافروف المرحلة المقبلة في تطبيق الخطة وتشمل سلسلة من الاجتماعات على المستوى التقني لتهدئة مخاوف الجيش الأميركي والمخابرات.

وقال كيري «نقوم بواجبنا وتم إنجاز الكثير من العمل في الأيام القليلة الماضية وأقول لكم إنه تم بنجاح».

من جانبه، أعرب لافروف عن قناعته بأن الاتفاقات التي تم توصل إليها مؤخرا، من شأنها أن تضمن تنصل المعارضة السورية المعتدلة من تنظيم داعش وجبهة النصرة.

واضاف لافروف أننا بحثنا ما يجب علينا أن نقوم به لكي يبدأ تنفيذ هذه الاتفاقات في إطار عمليات القوات الجوية والفضائية الروسية وسلاح الجو الأميركي والتحالف الدولي الذي يقوده.

ويرى داعمو كيري في وزارة الخارجية والبيت الأبيض أن هذه الخطة هي أفضل فرصة للحد من القتال الذي أدى لنزوح الآلاف من المدنيين السوريين إلى أوروبا وعرقل وصول المساعدات الإنسانية لعشرات الألوف غيرهم. في المقابل قال كارتر ان الروس الذين يناقشون حاليا اتفاق تعاون عسكري مع واشنطن حول سورية، ما زالوا «بعيدين» عن مواقف الولايات المتحدة.

وأوضح كارتر خلال مؤتمر صحافي في مقر وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) إن المفاوضات التي يجريها وزير الخارجية جون كيري تهدف إلى تحديد ما إذا كان الروس «مستعدين لاتخاذ الموقف الصائب في سورية»، أي «دعم انتقال سياسي» يفضي الى تخلي بشار الأسد عن السلطة و«محاربة المتطرفين» وليس المعارضة المعتدلة.

واضاف «كنا نأمل في دعم الروس لحل سياسي يضع حدا للحرب الاهلية الدائرة في سورية»، لكنهم «لا يزالون بعيدين كل البعد عن ذلك وهذا ما يحاول كيري التوصل اليه لاقناع الروس بان يتخذوا موقفا صائبا»، على حد تعبيره.

بدوره، قال رئيس أركان الجيوش الأميركية الجنرال جو دانفورد «لم نتوصل الى اتفاق يقوم على الثقة». واضاف «سيكون هناك اجراءات محددة في اي اتفاق مع الروس من شأنها حماية امننا».

وبعد اجتماع كيري ولافروف، انعقد في جنيف الاجتماع الثلاثي بين مبعوث الأمم المتحدة الخاص بسورية ستافان ديمستورا، والمعبوث الخاص الأميركي مايكل راتني ونائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف. وعقب انتهاء الاجتماع الثلاثي أعلن ديمستورا انه يأمل في عقد جولة جديدة من محادثات السلام السورية قرب نهاية أغسطس، ملغيا جدولا زمنيا سابقا مع وضع موعد نهائي جديد لاتفاق أميركي ـ روسي لدعم المحادثات.

وقال: إن كلا من الولايات المتحدة وروسيا تحتاج لبذل المزيد من الجهد في الأيام المقبلة.

وقال ديمستورا: إن الاجتماع الثلاثي الذي عقد في جنيف تركز على الحاجة الملحة لإحراز تقدم فيما يتعلق بوقف العمليات القتالية في سورية وتوصيل المزيد من المساعدات الإنسانية ومكافحة الإرهاب والتحول السياسي.

وأضاف لصحافيين «أحرزنا هنا بعض التقدم»، مضيفا «ننوي وهدفنا هو تنظيم محادثات بين السوريين نحو اواخر اغسطس»، مشيرا الى ان الاتفاق الروسي ـ الأميركي سيشكل أرضية لهذه المفاوضات.

مدنيون سوريون ينقذون عجوزا مصابا أخرجوه من تحت الأنقاض اثر قصف بالبراميل المتفجرة على حلب (أ.ف.ب)

قوات النظام تشدد الحصار على أحياء شرق حلب وتدعو السكان لإخلائها

عواصم ـ وكالات: سيطرت قوات النظام السوري على حي يخضع لسيطرة المعارضة في شمال غرب حلب، مشددة بذلك حصارها على الأحياء التي تسيطر عليها هذه الفصائل شرق المدينة، في وقت دعت فيه الامم المتحدة الى هدنة عاجلة لـ 48 ساعة لإغاثة آلاف المحاصرين هناك.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الانسان بأن قوات النظام تمكنت من السيطرة الكاملة على منطقة الليرمون بعد اشتباكات عنيفة وعززت حصارها الناري لحي بني زيد الخاضع لسيطرة الفصائل المعارضة.

وأشار الى ان «أهمية السيطرة على الليرمون وبني زيد تكمن في وقف إطلاق الصواريخ وتشديد الحصار» على الاحياء الشرقية.

واضاف ان القوات الحكومية عززت حصارها على بني زيد، مشيرا الى ان الاشتباكات جارية وسط غارات جوية مكثفة من الطيران الروسي والسوري.

وأفادت صحيفة «الوطن» المقربة من السلطات عن تقدم الجيش في الليرمون، مؤكدة انه يؤدي الى بسط نفوذه على «منطقة واسعة من المعامل قوامها أكثر من 33 معملا كانت تشكل عصب الاقتصاد في حلب».

الى ذلك، ذكرت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) أن جيش النظام أرسل رسائل نصية لسكان شرق حلب الذي تسيطر عليه المعارضة قال فيها انه سيوفر ممرا آمنا للراغبين في مغادرة المنطقة التي تحكم القوات الحكومية الحصار حولها.

وقالت «سانا»: «ان الجيش دعا السكان لطرد «المرتزقة الغرباء» من المدينة في إشارة لمقاتلي المعارضة، وقال إنه سيوفر ممرا آمنا وملجأ مؤقتا لكل من يرغب في مغادرة المنطقة».

وأضافت أن الرسائل دعت أيضا الجماعات المسلحة لإلقاء أسلحتها.

أنباء لبنانية

30٪ من سجناء لبنان سوريون ومقترحات بتخصيص سجن خاص لهم

فرنجية أول زائري الراعي في مقره الصيفي: لم يعد ينفع الكلام.. لا ينفع إلا الصلاة

بيروت ـ عمر حبنجر

عاد رئيس الحكومة تمام سلام الى بيروت امس بعد مشاركته في اعمال قمة «الامل» العربية في نواكشوط، حيث اقترح تشكيل لجنة عربية لاقامة منطقة للنازحين داخل الاراضي السورية واقناع المجتمع الدولي بها، كما دعا الى انشاء صندوق عربي لتعزيز قدرة لبنان على الصمود وتحسين شروط الاقامة المؤقتة للنازحين، مشيرا الى ان لبنان تعرض الى موجة ارهاب عابرة للحدود، وعلى الرغم من ازمته السياسية التي حالت حتى الآن دون انتخاب رئيس للجمهورية تمكن من التصدي لهذه الظاهرة.

وقال سلام: لبنان ليس بلد لجوء دائم، وهو يتطلع دائما الى اسرته العربية التي شكلت دائما مظلته الحامية والحاضنة والسند.

واضاف: نحن لسنا محايدين في كل ما يمس الامن القومي لاشقائنا، خصوصا في مجلس التعاون الخليجي، ونرفض اي تدخل في شؤونهم او محاولة فرض وقائع سياسية عليهم تحت اي عنوان.

وبالخلاصة، فقد ساير القمة العربية بإدانة التدخل الايراني في الشؤون العربية لكنه تحفظ على تصنيف حزب الله بالارهابي، في المقابل غاب البند التقليدي بالتضامن مع لبنان.

وخلا بيان القمة العربية من اي اشارة الى لبنان باستثناء المطالبة بالانسحاب الاسرائيلي من كل الاراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري والاراضي المحتلة في جنوب لبنان. على المستوى الداخلي، خرق النائب سليمان فرنجية الجمود السياسي القائم وكان اول زوار البطريرك الماروني بشارة الراعي في مقره الصيفي الشمالي في الديمان ترافقه زوجته ريما، حيث تناول العشاء على مائدته، واعقبته خلوة لمدة ساعة تخللها عرض مستجدات الرئاسة اللبنانية.

توتر أمني في عين الحلوة على خلفية تعاميم لـ «داعش» و«النصرة» باستنفار أنصارهما

واثناء المغادرة، اكتفى فرنجية بالقول: لن اقول شيئا، فلم يعد ينفع الكلام، لا ينفع غير الصلاة.

ولاحقا، نفت مصادر الديمان ان يكون الراعي طلب من فرنجية الانسحاب لصالح ميشال عون.

ومعنى هذا القول ان الرئاسة اللبنانية مازالت في الطريق المسدود. هنا يقول سامي الجميل رئيس حزب الكتائب امام وفد بلدي: اننا نعيش في بلد لم يبق فيه من مقومات الدولة سوى الارض والشعب، فيما العنصر الاساسي غائب كليا، وهو السلطة التي يجب ان تكون خاضعة للمحاسبة، فلا رئيس ولا مجلس نواب، ولذلك نعيش ادنى مستويات الانحدار الذي شهدته الدولة اللبنانية منذ تأسيسها.

وعن لقاء الراعي ـ فرنجية في الديمان، قال منسق الامانة العامة لـ 14 آذار فارس سعيد: كل الوضع المسيحي لم يعد يقدم او يؤخر، وحتى لقاء معراب بين ميشال عون وسمير جعجع، اكبر قوتين مسيحيتين، من التأثير الوطني، خصوصا عندما ندعم ترشيح فرنجية المقرب من النظام السوري والعماد عون الذي هو بالمعنى السياسي ايراني اكثر مما هو ماروني، وبالتالي فان هذا الوضع لا يبشر بالخير.

هذا، ويعقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية اليوم ستخصص للبحث في عقدي تشغيل الهاتف الخليوي، وتشير المؤشرات الى ان الجلسة لن تكون منتجة في ضوء استمرار الخلاف بين اعضاء الحكومة حول هذه المسألة.

امنيا، صدرت اشارات خطرة من مخيم عين الحلوة استدعت لقاءات عالية المستوى بين قيادات لبنانية وفلسطينية.

واكدت مصادر عسكرية لبنانية ان الجيش في اقصى درجات الاستنفار والتأهب استباقا لأي عمل ارهابي محتمل.

وتناولت المصادر التعاميم الصادرة عن تنظيمي داعش والنصرة الى مناصريهم داخل المخيم وخارجه في اطار حملة تخويف وترهيب لمنع الشباب المطلوبين للقضاء من تسليم انفسهم.

لكن رئيس اللجنة الامنية العليا في المخيم التي تضم جميع الفصائل اكد ان المخيم ممسوك، لكن الاعلام يتحدث عن داعش والنصرة، قد يكون لدينا مؤيدين لداعش والنصرة، لكن ليس بالحجم الذي يتحدث عنه الاعلام.

الى ذلك، قال رئيس لجنة «عدالة وسلام» المطران شكرالله الحاج المشرف على مرشدية السجون في دراسة له عن واقع السجون اللبنانية، ان في السجون اللبنانية نحو 20٪ من السجناء من دون عائلة ويعيشون على مساعدة بعض رفاقهم والوضع الصحي عاطل جدا، كما ان في السجون اللبنانية 30٪ من السجناء سوريون و11٪ اجانب والباقي لبنانيون. واضاف ان السجون تعاني اكتظاظا بنسبة 246٪ مقترحا تخصيص سجن خاص للسجناء السوريين بعدما ارتفع عددهم من 5200 عام 2011 الى 8000 سجين الآن.

.. إنها مسألة «عودة الحريري إلى رئاسة الحكومة» أيضاً

النظرية السياسية الأبرز المتعلقة بالاستحقاق الرئاسي والسائدة على نطاق واسع تفيد بأن الرئيس سعد الحريري الذي تعرض لانتكاسات متلاحقة ويواجه ضغوطا متعددة الأوجه، لم يعد لديه إلا خيار العودة الى رئاسة الحكومة لاستعادة مكانته السياسية والشعبية ولحل أزمته المالية أيضا. وهذه العودة ليست ممكنة إلا عن طريق الرابية كممر إلزامي، بمعنى أنه إذا كان الحريري يفكر بالعودة الى السرايا الحكومي عليه أن يفكر أيضا بتأييد انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية. أما إذا ظل معترضا على عون، فإن ذلك يعني استنادا الى المعطيات والموازين الحالية أنه لا رئيس جمهورية ولا حكومة جديدة ليترأسها.

هذه «النظرية» تصور الحريري أنه في حاجة ماسة الى رئاسة الحكومة وأنه تحت وطأة هذه الحاجة مضطر للسير بمشروع انتخاب عون عبر الانخراط فيه بشكل كامل (تصويت نواب المستقبل له) أو بشكل جزئي (حضور جلسة الانتخاب من دون التصويت له)، ولكنه كاف لتأمين ميثاقية الجلسة مع توافر «الغطاء السني».

ولكن يبدو أن هذه النظرية، التي يستند إليها فريق عون وأنصاره بشكل أساسي ويبنون عليها تفاؤلهم الرئاسي، ليست صحيحة ومحسومة عند الفريقين الأساسيين المعنيين مباشرة بالموضوع، المستقبل وحزب الله:

1ـ ثمة سؤال مطروح في أوساط المستقبل، وخصوصا تلك المعارضة والرافضة لانتخاب عون رئيسا: هل من مصلحة الحريري العودة الى رئاسة الحكومة في ظل الأوضاع الحالية، أم تأجيل عودته الى ظروف أكثر ملاءمة؟! وهل هذه العودة متاحة من دون أثمان وتنازلات؟! وهل إذا أصبح الحريري رئيسا للحكومة ما هي الضمانات لعدم تكرار تجربة «إسقاطه»، وهل سيكون قادرا على أن يحكم في ظل ميزان القوى القائم حيث حزب الله هو «القابض» على القرار ومفاصل اللعبة السياسية؟!

يرى أصحاب هذا الرأي أن المنطقة تجتاز مرحلة انتقالية حساسة وضبابية، ما يفرض الاستمرار في وضعية الانتظار لأشهر إضافية والى حين جلاء الصورة التي تتداخل فيها أربع مكونات وملفات أساسية: سورية، تركيا، والانتخابات الرئاسية الأميركية، وبالتالي الاحتفاظ بالأوراق السياسية والتفاوضية الى مرحلة لاحقة وعدم حرقها وعدم التخلي عنها مجانا الآن.

2ـ ثمة سؤال مطروح في أوساط حزب الله، وخصوصا تلك غير المتحمسة لانتخاب عون رئيسا: هل من مصلحة حزب الله أن يعود الحريري الى رئاسة الحكومة في هذه المرحلة؟! وهل تكفي معادلة عون ـ الحريري؟! ما تراه هذه الأوساط أن حزب الله ليس له مصلحة سياسية في تعويم الحريري وانتشاله من أزماته وتمكينه من استعادة زمام المبادرة في ظل الوضع القائم، وبالتالي فإن عودة الحريري الى الحكم لا تتم إلا عبر اتفاق سياسي شامل تكون رئاستا الجمهورية والحكومة جزءا أساسيا منه ولكنه يحوي عناصر أخرى مهمة أولها قانون الانتخاب والبيان الوزاري.

لطالما ساد اعتقاد بأن لحزب الله مصلحة في دعم تيار الاعتدال السني الذي يمثله تيار المستقبل في مواجهة قوى التطرف، ولكن هذه النظرية ليست صحيحة بالكامل ويبدو أن علاقة حزب الله مع المستقبل تقف عند حدود الحوار معه والمساكنة الحكومية والهدف الأساسي نزع فتيل الفتنة والاحتقان المذهبي وإبقاء الجبهة الداخلية هادئة.

ولكن حزب الله لم يعد يرى الحريري زعيما مطلقا للطائفة السنية وإنما يلمس تراجعا في وضعه وصار يفضل التعامل مع الساحة السنية ليس بالجملة عبر ممر إجباري واحد وإنما بالمفرق وعبر فتح خطوط وممرات. ويبدو أيضا أن الحريري يتملكه حذر ازاء نوايا حزب الله وموقفه الفعلي تجاهه. من جهة هو مقتنع بضرورة الحوار والاتفاق مع حزب الله، ومن جهة ثانية هو غير واثق من الحزب ومرونته ومن الثمن السياسي الذي يريده.

المسألة ليست فقط مسألة انتخاب عون رئيسا للجمهورية. إنها أيضا مسألة عودة الحريري الى رئاسة الحكومة. المسألتان مترابطتان وموصولتان بملفات و«عبوات سياسية» أخرى.

الحزب القومي: رئيس جديد قريباً وظل حردان باقٍ...

أحزاب يطغى عليها الطابع العائلي وتقوم على مبدأ التوريث السياسي (الحزب الاشتراكي تيار المردة حزب الكتائب التيار الوطني الحر...)، وأحزاب تغيب عنها العائلات السياسية ولكنها تكون أسيرة أوضاع وأزمات بنيوية متوارثة أو واقعة تحت تأثير وهيمنة أشخاص. حزبان في الآونة الأخيرة خرجا عن المألوف وانكسر فيهما التقليد: الحزب الشيوعي الذي وصل الى رأس هرمه (الأمانة العامة) حنا غريب بدلا من خالد حدادة الذي شغل المنصب لسنوات، والحزب القومي السوري الاجتماعي الذي سينتخب رئيسا جديدا في القريب العاجل بعدما أطاح قرار المحكمة الحزبية بالرئاسة الثالثة لأسعد حردان التي لم تدم إلا أسابيع، لأن حردان انتخب بعد تعديل دستور الحزب، لتصبح الولاية الثالثة متاحة. ولكن المحكمة الحزبية ارتأت أن المجلس الأعلى لا يحق له تعديل الدستور لأنها كانت في فترة التعديل هيئة ناخبة... حردان رضخ لهذا القرار وتنحى جانبا، ولكنه مازال يمسك بقرار الحزب ومجلسه الأعلى... ولكن ما حدث سجل لمصلحة الحزب على أنه مؤسسة حزبية تخضع لقوانين وأنظمة داخلية وأعطى مؤشرا إيجابيا في أن يكون مقدمة لإصلاحات وتحسينات داخل الحزب وفتحه على آفاق مستقبلية جديدة.

انتخابات الحزب السوري لم تنته فصولا بعد أن قبلت المحكمة الحزبية العليا الطعن بتجديد رئاسة النائب أسعد حردان لولاية ثالثة، وقد فتح هذا التطور النوعي في الحزب كوة في جدار ما يعتبره كثيرون «أزمة بنيوية» في الحزب. وأبدت مصادر المعارضة الحزبية ارتياحها إلى حكم المحكمة، وأملت في «أن يشكل الحكم وموقف المجلس الأعلى وحردان مدخلا إلى حوار مسؤول لتدارس واقع الحزب المأزوم تنظيميا وسياسيا وشعبيا وذلك في ضوء الأخطار المحدقة واستشراف المرحلة المقبلة والمواصفات المطلوبة في رئيس الحزب بعيدا عن الاصطفافات الحالية»، إذ إن حردان لايزال يملك أكثرية 12 صوتا (من أصل 17) في المجلس الأعلى أي ثلثي الأعضاء ويستطيع بالتالي تزكية أحد المقربين منه للرئاسة وأبرزهم الوزير السابق علي قانصوه. (علما أن ثمة أسماء أخرى مطروحة أبرزها توفيق مهنا، وجبران عريجي كمرشح توافقي وإن كان يميل نحو معارضة التجديد لحردان، وعبدالله حيدر أحد المعارضين الجذريين لحردان، وباسم النابلسي وهو عضو في المجلس الأعلى ومقرب من حردان). وفي حين تقول مصادر: إن المواجهة في مرحلة ما بعد رئاسة حردان تخوضها المعارضة على خلفية عدم التجديد له عبر مرشح يسميه هو، وفق ما تؤكد وتدعو الى انتخابات حزبية جديدة، في حين أن المجلس الأعلى الذي أعلن موعد انتخاب رئيس جديد لن يتجاوب مع طلب المعارضة بالاستقالة. تشير مصادر أخرى الى أنه إذا كانت الغالبية من المعارضة غير متوجهة الى صدام مع حردان، تقول أوساط فيها: إن ما تحقق من إبعاد لحردان يعد إنجازا كبيرا.

ومن الملاحظ أن ثمة إجماعا في المعارضة على أنه لا خلافات في السياسة مع حردان الذي يتمحور الخلاف معه في الإطار الدستوري، وتجد في المعارضة خطابا متشددا إزاء المعركة في سورية، ناهيك عن خطاب متشدد معاد لإسرائيل، لكن البعض يشير الى أن حردان قد استغل معركة الحزب في سورية إلى جانب النظام السوري واستخدم قضية «الوحدة» لمحاولة إضفاء شرعية على خرقه لدستور الحزب.

على أن القاعدة «القومية» تطالب القيادة بالعمل جديا على طريق الوحدة، واللافت للنظر أن طريق هذه الوحدة بين القومي في ظل رئاسة حردان مع قيادة علي حيدر في سورية، هي أقصر من تلك التي من الممكن أن تجمع قيادة حردان مع شقيقتها في مجموعة الأمانة العامة برئاسة جوزف سويد (جماعة عصام المحايري التي أجبرت على إنشاء حزب سوري خالص بسبب قانون الأحزاب السوري).